بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف الخَلْق أجمعين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومَنْ دَعَا بدعوته واهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد،،،

فإن الهجرة -بمعنى الانتقال من بلد إلى آخر على نية التوطُّن والاستقرار- نشاطٌ لصيقٌ بالوجود الإنساني، يلجأ إليه المرءُ إذا لاحَتْ أسبابُهُ وتوافرت شروطُهُ الموضوعيةُ؛ حفظًا للنفس ودفعًا للضرر عنها تارةً، وطلبًا للحياة الكريمة والتماسًا لمقوماتها تارة أخرى.

وللهجرةِ في العالم الإسلامي الوسيط[1] طابعٌ فريدٌ، مردُّه إلى ما كان يمتاز به هذا العالمُ من «سيولة سياسية»[2] استمدت وجودها وتأثيرها التاريخي مما يمكن تسميتُهُ بـ«القومية الإسلامية» التي تجاوز فيها الإسلامُ كونَه دينًا ومعتقدًا، إلى النظر إليه بوصفه دينًا وجنسيةً ووطنًا بغير تمييز بين هذه الدوائر الثلاث التي توشك -لفرط تداخلها وامتزاجها في التجربة الإسلامية آنذاك- أن تمثِّل دائرةً واحدةً. ومما ساعد على ذلك أن الوحدات الجغرافية والإقليمية التي كوَّنت الفضاء الإسلامي ورسمت حدوده لم تكن قد تبلورت بعدُ في كيانات سياسية تعتنق «فكرة الوطنية» بمفهومها الحديث ودلالتها القومية الضيقة، بل كانت هذه الوحداتُ تؤلِّف مجتمعةً -ومنصهرةً في الآن نفسه- وطنًا كبيرًا تواطأ الفقهاءُ على تسميته «دار الإسلام».

---

(1) مقصودنا بـ«العالم الإسلامي الوسيط» تاريخُ العالم الإسلامي قبل ظهور الدولة القومية الحديثة، وغنيٌّ عن البيان أن المصطلح بهذه الدلالة بريءٌ من تلك المعاني السلبية التي اقترنت بها كلمةُ «العصور الوسطى» أو «العصر الوسيط» في الاصطلاح الأوربي.

(2) هذه هي الصفة المركزية التي رأى جمال حمدان - رحمه الله- أنها تحدِّدُ ماهية العالم الإسلامي في العصر الوسيط من الوجهة السياسية تحديدًا واقعيًّا دقيقًا. انظر: جمال حمدان، **شخصية مصر**، القاهرة: دار الهلال، 1994م، 2/ 627.

صحيحٌ أن هذا الوطن الإسلامي الممتدَّ كانت تتقاسمه نُظُمٌ حاكمة متنافسة حينًا ومتصارعة في أكثر الأحيان، وصحيحٌ أيضًا أن الحدود السياسية بينها لم تكن أمرًا مجهولًا أو مغفولًا عنه، ولكن الصراعَ السياسيَّ لم ينعكس على العلاقات بين الأمم والشعوب التي دانت بالإسلام ورأت في الانضواء تحت لوائه شيئًا من التعويض عما وَسَم عالمها من ألوان التدافع والشقاق؛ ومن هنا فإن فكرة الحدود آنذاك لم تكن تمثِّل قيدًا يحول دون حرية الحركة والتنقل من إقليم إلى آخر، بل كانت عند –النظر والتحقيق– مجرد إشارات إلى حيث تبدأ أو تنتهي السيادةُ السياسيةُ لهذه الدولة أو تلك.

وهكذا فقد تركت السيولةُ السياسيةُ أثرًا بليغًا على حركات الانتقال السكاني –سواء أكانت هجرة دائمة أم ارتحالًا مؤقتًا– بين الأقاليم الجغرافية التي كوَّنت عالمَ الإسلام الوسيط؛ فلم تكن تُثير ما دأبت الدولةُ الحديثةُ على إثارته من الحساسيات الإقليمية أو النعرات القومية، بل كانت «**دار الإسلام**» تهيِّئُ للمسلمين جميعًا فُرَصَ الهجرة والانتقال من بلد إلى آخر في حرية كاملة؛ بوصفها وطنًا واحدًا متصلًا لا تقوم فيه الحواجزُ دون أفراد المسلمين، وإن اختلفت نُظُم الحُكْم وتصادمت أهواءُ الحُكَّام وتباينت أغراضُ السياسة بمآربها ومنافعها، وما تقتضيه –إلا في القليل النادر الذي لا حُكْم له– من تصرفاتٍ مُدَابِرةٍ لمبادئ الأخلاق.

وكانت حركةُ الهجرة تتجه تلقائيًّا صوب مركز القيادة السياسية والحضارية الذي بدا من الطبيعي أن يتغيَّر من دولة إلى أخرى، وأن ينتقل من إقليم إلى آخر؛ على وفق تبدُّل الأوضاع وتغاير الظروف التاريخية التي أحاطت بالعالم الإسلامي الوسيط؛ فكانت دمشقُ مركزًا لهذه القيادة تارة، وتمتعت به بغدادُ تارة أخرى، ثم انتقل إلى القاهرة/ دمشق بقيام دولة المماليك منتصف القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي) تارة ثالثة؛ بعد اجتياح المُغُول أقاليمَ المشرق الإسلامي من ناحية، واشتداد حركة الاسترداد المسيحي في الأندلس من ناحية أخرى.

على أن هذا الانتقال الأخير بدا وثيقَ الصلة بنجاح دولة المماليك في حماية الاستقلال السياسي للشرق الأدنى (مصر والشام والحجاز)، وعِصْمته من الوقوع في براثن الاحتلال المُغُولي. ثم كان أن تهيَّأ لهذه الدولة من مقومات الجذب السكاني ما لم يتهيَّأ لغيرها من الدول في تلك المرحلة الدقيقة من تاريخ الأمة الإسلامية، فاختار الهجرةَ إليها كثيرٌ من أبناء المشرق الذين تباينت أصولُهم الجغرافية وتنوعت انتماءاتُهم العرقية؛ فشملت العرب والفرس والأتراك

والمغول والأكراد والتركمان والجراكسة والأرمن والهنود، كما تعددت فئاتُهم الاجتماعية؛ فانتظمت الأمراء والفرسان ورجال الإدارة والعلماء والفقهاء والمحدِّثين والقُرَّاء والصوفية والأدباء، فضلًا عن التجار وأرباب الحرف والصناعات.

ولعل المماليك كانوا يستشعرون أهمية الدور الذي تعيَّن عليهم النهوضُ به في ظل الأخطار المتلاحقة التي تداعت على المشرق الإسلامي على تمادي السنوات؛ ففتحوا أبواب مصر والشام لاستقبال حشود من المهاجرين والوافدين، سرعان ما اندمجوا في المجتمع المملوكي، وشاركوا أبناءه فيما كان يموجُ به آنذاك من ألوان النشاط السياسي والحضاري، بل إنهم أصبحوا جزءًا عضويًّا في بنية المجتمع، يمتزج بعناصره امتزاجًا غير قابل للفصل.

وعلى الرغم من التقدُّم النوعي والكمي الذي أحرزته الدراساتُ المملوكية خلال العقود الأخيرة، وامتدادها إلى حقول جديدة سياسية وحضارية، فإن حركات الانتقال السكاني من أقاليم المشرق إلى دولة المماليك -التي شكَّلت مصرُ والشام فضاءها المكاني- لم تظفر بغير عدد قليل من البحوث والدراسات الجزئية، التي لا تكافئ -في نظري- ما تستحقه هذه الظاهرة من اهتمام المؤرخين. ويمكن تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين:

(أ) الدراسات التي تناولت موضوع «الوافدية»: وهو المصطلح الذي درجت المصادرُ المملوكيةُ على استخدامه للإشارة إلى المهاجرين المشارقة من أصحاب الخلفيات العسكرية (وهم الأمراء والفرسان).

ولعل أقدم دراسة تصادفنا في هذا الصدد هي الدراسة الشهيرة التي أصدرها المؤرخ الإسرائيلي ديفيد آيالون (David Ayalon) سنة 1951م عن الوافدية في سلطنة المماليك: (The Wafidiya in the Mamluk Kingdom)[1] راصدًا فئاتها المختلفة كالخوارزمية والأكراد، مع التركيز على الهجرات المغولية التي استقبلتها دولةُ المماليك الأولى وبلغت نهايتها عمليًّا بحلول سنة 741هـ/ 1340م. وقد أومأ آيالون أيضًا إلى هجرات الجراكسة والعثمانيين في دولة المماليك الثانية؛ حيث عدَّها معادلًا أو بديلًا لهجرات الوافدين المُغُول في الدولة الأولى.

(1) أعاد آيالون نشر هذه الدراسة سنة 1977م بكتابه (Studies on the Mamluks of Egypt) بغير تعديل يُذكر. وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخ الراحل الدكتور علي السيد علي، رحمه الله، ترجم هذا الكتاب إلى العربية؛ حيث نُشِرَ بعنوان «دراسات عن المماليك في مصر»، القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2022م. وتضمن هذا الكتابُ الدراسةَ المشار إليها، بعنوان «الوافدية في سلطنة المماليك»، ص 137- 161.

ورغم وجازة هذه الدراسة التي لم تتجاوز خمس عشرة صفحة، وجنوحها إلى الاختزال والتعميم، واشتمالها على بعض التأويلات غير الدقيقة بل المتناقضة أحيانًا مع آراء قررها آيالون نفسه في بحوثه الأخرى، فقد رُزقت قبولًا واسعًا بين الباحثين، وظلت الأفكارُ التي تضمنتها تشكل إطارًا مرجعيًّا لجُلِّ الدراسات اللاحقة التي تطرَّقت إلى مسألة الوافدية. ولعل السبب في افتقار بعض الأحكام التي أطلقها آيالون إلى الدقة المطلوبة يرجع إلى عدم كفاية المصادر المملوكية المنشورة في عهده؛ حيث كان كثيرٌ منها لا يزال مخطوطًا، وحَسْبُنا أن نعلم أن كتاب «تاريخ الملك الظاهر» لابن شداد (ت 684هـ/ 1285م) -الذي يُعَدُّ أقدم وثيقة تاريخية عرضت لمسألة الوافدية، وعالجت منزلتهم في التاريخ المملوكي المبكر معالجة مستفيضة- لم يُنشر إلا في مطالع الثمانينيات من القرن المنصرم.

وتجدر الإشارة إلى أن ديفيد آيالون عالج مسألة الوافدية معالجة سريعة في موضعين من دائرة المعارف الإسلامية؛ أحدهما: في سياق تحريره مادة (Mamluk)، والآخر: في سياق تحريره مادة (Wafidiya). والواقع أنه لم يقدِّم في هذين الموضعين جديدًا يمكن إضافتُهُ إلى ما ورد ببحثه المشار إليه آنفًا.

وفي عام 1988م نشر أحمد عبد الكريم سليمان دراسةً بعنوان «العنصرية وأثرها في الجيش المملوكي»، أفرد فصلَهَا الثاني للحديث عن «الوافدية في الجيش المملوكي» (ص 33-54)، في حين خصَّص الفصلين الأول والثالث للحديث عن «فرقة البحرية في الجيش المملوكي»، و«الصراع بين الترك والجراكسة في الجيش المملوكي إلى نهاية عصر الظاهر برقوق». والحق أن المقاربة التي قدَّمها سليمان في هذه الدراسة لا تكاد تختلف عما كتبه آيالون قبله بعقود، سواء من حيث فئات الوافدية التي ركَّز عليها (وهم الخوارزميون، والأكراد الشهرزورية، والمغول، وسلاجقة الروم)، أو من حيث التعويل على الرأي الشائع القائل بأنَّهم كانوا من حيث وضعهم العسكري داخل الجيش أدنى رتبةً من معظم المماليك، وأن فرص الترقي كانت محدودة أمامهم، وأن أكثرهم قد التحق بجند الحلقة التي كانت أقل شأنًا من باقي الفرق المملوكية بفعل اضطهاد مقصود تعرَّضوا له... إلى غير ذلك من الآراء المتعجلة التي لم يراع أصحابُها البنيةَ الهيراركية (الهرمية) للجيش المملوكي، وهو المدخل الصحيح لدراسة الوافدية وتحديد منزلتها،كما سنرى. زد على ذلك ما أطلقه سليمان من أحكام جانبه فيها الصوابُ؛ مثل: تقريره أن أعدادًا قليلةً من سلاجقة الروم هاجرت إلى دولة المماليك (ص 49)، وهو رأي غير دقيق في ضوء مراجعة المصادر التاريخية.

وفي عام 1995م، أصدر علي السيد علي دراسته الموسومة بـ «الهجرات المُغُولية إلى مصر وآثارها الثقافية والاجتماعية في العصر المملوكي»، وهي دراسة ضافيةٌ إلى حدٍّ ما؛ إذ تشغل نحو سبعين صفحة (ص 37-106)، وتختلف عن الدراستين السابقتين في أمرين اثنين؛ أحدهما: أنها تقتصر على دراسة الهجرات المغولية، والآخر: أنها تركز على التأثير الثقافي والاجتماعي للمهاجرين المغول. ورغم استمرار تدفق المغول (الوافدية) على الأراضي المملوكية إلى عصر الجراكسة، فقد ركَّز علي السيد على الهجرات المغولية التي استقبلتها دولةُ المماليك الأولى، فألمَّ بأسبابها في إيجاز، وقدَّم بها إحصاءً جيدًا شابته بعضُ الأخطاء.

وأبرزُ ما يسترعي الانتباهَ في هذه الدراسة الخلطُ بين المهاجرين المغول ومَنْ جُلِب من أبناء هذا الجنسِ رقيقًا أو أسيرًا، ثم النظر إلى دخول الرقيق والأسرى المغول إلى دولة المماليك على أنه «تهجيرٌ لأبناء تلك العناصر من مواطنهم أو من البلدان التي استقروا فيها بعد حركة الانتشار الكبيرة التي قاموا بها في أعقاب غزواتهم الأولى» (ص 45)؛ ومن هنا فقد عدَّهم علي السيد علي مهاجرين، ودرس تأثيرهم الثقافي والاجتماعي على هذا الأساس. وهو أمر لا يتعارض مع مصطلح الهجرة في صحيح مفهومها فحسب، ولكنه يُباين نظرةَ المصادر المملوكية إلى المماليك/ المغول (أو المماليك الذين يَعْتَزُونَ إلى أصول مغولية) بوصفهم مماليك لا يختلفون في شيءٍ عن المماليك من أصحاب الجنسيات الأخرى، وليسوا مهاجرين أو وافدين[1].

وكذلك فإن الدراسة المذكورة اتسعت لتشمل أبناء العناصر المغولية من الجيل الثاني والثالث، سواء أكانوا من الوافدين أم من المماليك ذوي الأصل المغولي، وهو انتهاكٌ آخر للمدلول الصحيح لمصطلح الهجرة، حيث تقتصر وفقًا لما استقر عليه الدرسُ الجغرافيُّ الحديث على الجيل الأول من المهاجرين ليس غير.

وفي عام 1996م، قدَّم صلاح الدين محمد نوَّار دراسةً شاملةً للمُغُول في مصر بعنوان «الطوائف المغولية في مصر وتأثيراتها العسكرية والسياسية والاجتماعية واللغوية والعمرانية في عصر دولة المماليك البحرية (658-783هـ/ 1381/ 260م)»، وهي تشبه دراسةَ علي السيد علي من حيث الخلط بين المغول الوافدية والمماليك من أصحاب الأصل المغولي،

(1) وتجدر الإشارة إلى أن أحدًا من الباحثين المعاصرين لم يذهب إلى التسوية بين الوافدية والمماليك المغول، بل جرى النظر إلى الفئتين بوصفهما فئتين متمايزتين لا يسوغ الخلطُ بينهما.

ولا تطرح جديدًا من الآراء بخصوص هذه الفئة يمكن القول: إنه يمثِّل إضافة نوعية إلى هذا الباب من أبواب الدرس التاريخي.

وفي عام 2006م، نشر الباحث الياباني ناكاماتشي نوبوتاكا (Nakamachi Nobutaka) دراسته المهمة المعنونة بـ (The Rank and Status of Military Refugees in the Mamluk Army: a Reconsideration of the Wafidiya)، والتي تمثِّل –في مادتها ومنهجها جميعًا– منعطفًا حاسمًا في دراسة هذا الموضوع. وقد تناول نوبوتاكا أوضاعَ الوافدية ورُتَبَهم العسكرية داخل الجيش إبان عصر المماليك البحرية، وما نشأ عن ذلك بالضرورة من وجوه التأثير السياسي. ويمكن القولُ: إن هذه الدراسة تقدِّم مراجعةً نقديةً جادةً لدراسة ديفيد آيالون (David Ayalon) التي سبق الحديث عنها، واستدراكًا لما اعتورها من نقص، وتصحيحًا لما شابها من استنتاجات غير دقيقة، بسبب الالتفات عما بين فئات الوافدية من تنوع واختلاف.

وفي هذا الإطار تحدث نوبوتاكا عن دلالة مصطلح الوافدية (قاصدًا به: المغول، وسلاجقة الروم، والفرسان الذين ينتمون إلى الأقاليم الإسلامية التي اجتاحها المغول)، ورصد 24 حالة وفود أو هجرة لهذه الطوائف، وقدَّم بها قائمة دقيقة، وعرض لأسبابها عرضًا إجماليًّا موجزًا، ثم انتقل إلى مناقشة وضع الوافدية داخل الجيش، مع إيلاء عناية خاصة للمغول، مناقشة مستفيضة في ضوء البنية الهرمية التي كان يتميز بها، مُبْدِيًا إدراكًا حصيفًا لما بين مجموعات الوافدية من تنوع.

وفي عام 2008م، قدَّم الباحث الإسرائيلي روفن أميتاي (Reuven Amitai) دراسة بعنوان: Mamluks of Mongol Origin and Their Role in Early Mamluk Political Life، تناول فيها المماليك من ذوي الأصول المغولية مصطلحًا على تسميتهم بـ«المماليك المغول»، فشرح كيفية دخولهم دولة المماليك (حيث جُلِبوا رقيقًا من دولة مغول القبيلة الذهبية، أو كانوا أسرى المعارك التي نشبت بين المماليك والمغول الإيلخانيين)، وعرَّف بالبارزين منهم (مثل: زين الدين كتبغا، وسيف الدين سلار، وسيف الدين أيتمش وغيرهم)، وتعقَّبَ مظاهر تأثيرهم في الحياة السياسية، دون إهمال النظر في صلاتهم بالمغول الوافدية، مستفيدًا في ذلك من دراسة ناكاماتشي نوبوتاكا المشار إليها، وخاصة عند المقارنة بين وضع المماليك المغول ووضع الأمراء الكبار من المغول الوافدية.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن روفن أميتاي كان قد قدَّم سنة 1990م دراسة بعنوان (The Remaking of the Military Elite of Mamluk Egypt by al-Nasir Muhammad b. Qalawun,) ناقش فيها السياسة التي انتهجها الناصر محمد بن قلاوون إبان سلطنته الثالثة (709-741هـ) من أجل بناء نُخْبة عسكرية جديدة تَدِينُ له بالولاء، وتكون أداتَهُ في فرض هيمنته السياسية وإحكام قبضته على الحُكْم، وكان الوافديةُ جزءًا من هذه السياسة الجديدة، وهي المسألة التي توقفت هذه الدراسةُ أمامها، واجتهدت في معالجتها.

وفي إطار ما اصطلح الباحثون على تسميته بـ«التاريخ المُصَغَّر» اختار البلجيكي ج. فان. ستينبرجن (J. Van Steenbergen) شخصية شهيرة تنتمي إلى «المغول الوافدية»، وهي شخصية الأمير «قَوْصُون»، أحد كبار الأمراء في عهد الناصر محمد، فأخضعها لدراسة فاحصة صدرت سنة 2001م بعنوان (The Amir Qawsun, Statesman or Courtier? (720-741 AH/1320-1341 AD).

(ب) الدراسات التي تناولت الفئات المدنية من مهاجري المشرق: وهي قليلة للغاية، لعل أبرزها تلك الدراسة الرائدة التي أصدرها المؤرخ الأمريكي كارل ف. بتري (Carl F. Petry) سنة 1981م عن النُّخْبة المدنية في القاهرة أواخر العصور الوسطى (The Civilian Elite of Cairo in the Later Middle Ages)، وهي في الأصل أطروحته التي تقدم بها لنيل درجة الدكتوراه. وقد تناول بتري نخبة القاهرة خلال القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) في ضوء كتابين من أهم كتب التراجم وأوعبها؛ هما: كتاب «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي (ت 874هـ/ 1469م)، وكتاب «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» للسخاوي (ت 901هـ/ 1495م).

ولعل أبرز ما يميِّز هذه الدراسة الضافية – التي تقع في 475 صفحة– ويُسَوِّغ وصْفَنَا لها بالريادة، ذلك التحليل المستوعب الذي قدَّمه كارل بتري للأصول الجغرافية التي ينتمي إليها أبناءُ النخبة المدنية بالقاهرة؛ حيث تناول في الفصل الثاني تيار الهجرة إلى القاهرة بصورتيها الداخلية والخارجية، فدرس الهجرات من: الدلتا والصعيد وبلاد الشام وإيران والأناضول (بلاد الروم) والعراق وبلاد الجزيرة وشمال إفريقية وغيرها، وقدَّم لهذه الهجرات إحصاءات في غاية الدقة والانضباط. ومضى كارل بتري في دراسة النخبة المدنية تأسيسًا على هذه الخلفيات الجغرافية؛ فدرس «أماكن سكنهم» في الفصل الثالث، و«وظائفهم وحرفهم» في

الفصل الرابع، ملتزمًا بمنهجه الإحصائي الممتاز، وإن أغفل الحديث عن تأثيرهم الاجتماعي والفكري.

وفي عام 1991م، قدَّمت سحر السيد عبد العزيز سالم دراسة بعنوان «العراقيون في مصر في القرن السابع الهجري»، تناولت فيها هجرة أبناء العراق والجزيرة الفراتية إلى مصر خلال القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، وعرضت لأسبابها عرضًا سريعًا، قبل أن تناقش إسهاماتهم في حضارة مصر الإسلامية في المجال الاقتصادي والعلمي والإداري.

وفي إطار العناية بطائفة كبار التجار قدَّم الباحث الياباني ساتو تسوجيتاكا (Sato Tsugitaka) دراسة بعنوان (Slave Traders and Karimi Merchants during the Mamluk Period: a Comparative Study)، استعرض فيها نشاط اثنين من كبار تجار المشرق المهاجرين إلى دولة المماليك، هما: الخواجا مجد الدين إسماعيل بن محمد بن ياقوت السلامي (671-743هـ/ 1272-1342م) والخواجا فخر الدين عثمان بن محمد بن أيوب بن مسافر الإسعردي (ت783هـ - 1381م)، فعرَّف بهما وبأصولهما الجغرافية تعريفًا دقيقًا، وعرض لمجالات نشاطهما التجاري، وأشار إلى البضائع التي تاجرا فيها، بالإضافة إلى مجال تجارتهما الأساسي وهو الرقيق، كما ألـمَّ بصلتهما بالنُّخْبة المملوكية الحاكمة، وتحدَّث أخيرًا عن نشاطهما الديني والثقافي.

هذه هي أبرز الدراسات التي كان لها فضلُ السبق والريادة في تناول ظاهرة الهجرات المشرقية إلى دولة المماليك، أو بعبارة أدق في تناول بعض جوانبها. ولعلنا نلاحظ أن معظمها قد انصب على دراسة العناصر المهاجرة من ذوي الخلفيات العسكرية (وهم الوافدية)، كما أنها ركَّزت على الهجرات إلى مصر دون بلاد الشام التي كانت تمثِّل الجناح الثاني لدولة المماليك.

والحق أن ما يَرِدُ على بعض هذه الدراسات من ملاحظات أو اعتراضات لا يعني التقليل من شأنها أو التهوينَ من جهد أصحابها، بقدر ما يعني محاولة وصفها وصفًا دقيقًا. ويقتضي الإنصافُ أن أذكر أنني قد أفدتُ منها جميعًا، وإن خالفتُها في أمورٍ كانت موضع نقاش ومراجعة. وكان لدراسة ناكاماتشي نوبوتاكا ودراسة كارل بتري -على وجه الخصوص- أثرٌ كبيرٌ في تحديد الطريقة التي ارتضيتُها لمعالجة بعض المسائل المتعلِّقة بموضوع هذا الكتاب وتطوير أفكاره المختلفة.

فإذا تجاوزنا هذه الدراسات التي تمحَّضت لبحث بعض فئات المهاجرين، فإننا لا نظفر في المراجع الأخرى بغير إشارات متناثرة إلى مسألة الهجرات المشرقية إلى دولة المماليك، وهي -رغم أهميتها في السياقات التي وردت فيها- لا تَقِفُنَا على حجم هذه الهجرات ومدى كثافتها، ولا تُبْرِزُ الأسباب الموضوعية التي تقف وراءها -باستثناء ذلك الحديث المُجْمَل عن الغزو المغولي لأقاليم المشرق- ولا تُبَيِّن أنماطَ المهاجرين وما بينهم من فروق جوهرية، ولا تستعرض ما تركوه من آثار عميقة في مصر والشام على الصعيدين السياسي والحضاري.

وفي ضوء ما تقدَّم، بدا أن البحث التاريخي لم يَزَلْ بحاجةٍ إلى دراسة مستوعبة لموضوع الهجرات المشرقية التي استقبلتها دولةُ المماليك، تتناول هذه الظاهرة من أطرافها المختلفة تناولًا شاملًا؛ فتتعقَّب حركة المهاجرين إلى مصر والشام من بداية العصر إلى منتهاه، وفقًا للأقاليم الجغرافية التي ينتمون إليها، وتتسع من حيث فئات المهاجرين لتشمل بالإضافة إلى العناصر العسكرية مَنْ يندرجون تحت الفئات المدنية من العلماء والفقهاء والصوفية والتجار وأرباب الحرف والصناعات، وترصد أسباب هذه الهجرات، وتتعقَّب آثارها الشاخصة في ميداني السياسة والحضارة جميعًا.

ويتوفَّرُ هذا الكتابُ الذي نقدِّم له بهذه الكلمة الموجزة على دراسة هذا الموضوع المهم. ويتألَّف من مقدمة وتمهيد وثمانية فصول وخاتمة، بالإضافة إلى كشَّاف إحصائي مفصَّل للهجرات المشرقية بصورتيها الفردية والجماعية.

وقد حاولتُ في التمهيد أن أقدِّم صورة مركزة لتاريخ دولة المماليك في مصر والشام بوصفها الإطار المكاني الذي استوعب الهجرات المشرقية وشهد آثارها؛ فألممتُ بالإرهاصات المبكرة للظاهرة المملوكية، ثم عرضتُ لقيام دولة المماليك في مصر وامتدادها إلى بلاد الشام ليكتمل بناؤها في صورة أقرب إلى التنظيم الإمبراطوري، فضلًا عن التعريف بما مرَّ به تاريخُها من أطوار متباينة قوةً وضعفًا، وازدهارًا وتدهورًا. كما تضمَّن التمهيدُ شرحًا موجزًا لمفهوم المشرق الإسلامي الذي يشغل موقعًا مركزيًّا في عنوان الدراسة، مع تحديد الأقاليم الجغرافية التي كان يَدُلُّ عليها. واشتمل كذلك على شرح مختصر لمفهوم الهجرة في اللغة والاصطلاح، مع بيان أركانها الأساسية، وما يقترن بها من خصائص ضابطة، وفقًا لما استقر عليه الدرسُ الجغرافيُّ الحديث.

ويمثِّل الفصل الأول -الذي جاء بعنوان «الأصول الجغرافية للمهاجرين المشارقة»- القاعدةَ الصلبة لهذه الدراسة ومرتكزَها الأساسي؛ إذ يتضمن عرضًا إحصائيًّا لجميع حالات الهجرة -الجماعية والفردية- التي رصدتها مصادرُ التاريخ المملوكي، بناءً على أقاليم المشرق التي ينتمي إليها المهاجرون، وتأسيسًا على جملة من الإجراءات والضوابط المنهجية التي بيَّنتُها بيانًا وافيًا في مدخل هذا الفصل. وعلى هذا النحو، نُوقشت الهجرات المشرقية من العراق والجزيرة، وإيران وبلاد ما وراء النهر، وبلاد الروم (أسيا الصغرى) وبلاد الهند وبلاد الجركس، بالإضافة إلى الهجرات المغولية والكردية والأرمنية والتركمانية، مع تصنيفها تصنيفًا داخليًّا وفقًا لمراحل التاريخ المملوكي، ثم وفقًا للفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها المهاجرون.

ولما كانت أسبابُ الهجرة ركنًا أصيلًا في حركات الانتقال السكاني، فقد عقدنا الفصل الثاني لمناقشتها، فجاء بعنوان «أسباب الهجرات المشرقية: جدلية الدوافع والجواذب». وتنقسم هذه الأسباب إلى: دوافع، ويُقصد بها الأسباب التي تدفع الناس إلى ترك بلادهم؛ مثل: الحروب والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية والمجاعات والأوبئة، وما إلى ذلك، وجواذب: وتعني الأسباب التي تجذبهم إلى إيثار إقليم بعينه ليكون موطنًا جديدًا لهم ينشدون في رحابه ما افتقدوه في بلادهم؛ كالاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي وانتشار الأمن ووفرة فرص العمل، ونحو ذلك.

وبين الدوافع والجواذب علاقةٌ جدليةٌ ظاهرةٌ، بمعنى أن أسباب الدفع السكاني التي قد تهيمن على بعض المناطق بفعل ظروف معينة، يجب أن تقابلها أسبابٌ جاذبة من جنسها تتسم بها المناطق التي يختار الناسُ الهجرةَ إليها؛ فعلى سبيل المثال: كانت الحروب المغولية المدمرة وما اقترن بها من مجازر وحشية واضطرابات سياسية في المشرق الإسلامي يقابلها نجاحٌ باهرٌ للمماليك في التصدي للخطر المغولي وقدرةٌ فائقةٌ على حماية الاستقلال السياسي للشرق الأدنى، وهو الأمر الذي ترتب عليه انتشار الهدوء والاستقرار السياسي بمصر والشام على نحو جعلهما مقصدًا لقطاعات واسعة من سكان المشرق. ومن ذلك أيضًا: أن المناخ الديني -المُشْبَع بالنزعات الوثنية ثم الشيعية/ الصوفية- الذي سيطر على المشرق في أعقاب الغزو المغولي، كان يقابله إسلامٌ سنيٌّ معتدلٌ حملت دولةُ المماليك لواءه ودافعت عنه، على نحو شجَّع أهل السُّنة على الهجرة إليها.

وعلى هذا النحو، جرت مناقشة دوافع الهجرة التي شكلت مناخًا طاردًا للسكان بالمشرق الإسلامي، في مقابل عوامل الجذب التي تهيَّأت لمصر والشام زمن سلاطين المماليك، وشجَّعت على النزوح إليهما. وبهذا الفصل نكون قد استوفينا الحديث عن ظاهرة «الهجرة» بأركانها المختلفة، لتنهض الفصول اللاحقة بتجلية ما يتعلق بآثارها السياسية والحضارية.

فيناقش الفصل الثالث – الموسوم بـ «الوافدية في الجيش المملوكي: الرُّتَب العسكرية والتأثير السياسي» – مكانةَ المهاجرين من أصحاب الخلفيات العسكرية، ممن اصْطُلح على تسميتهم بالوافدية، في بنية الجيش المملوكي، مع المقارنة بينهم وبين «المماليك التقليديين» الذين كان الرقُّ سبيلَهم إلى الالتحاق بالجيش. وتكمن أهمية هذه المناقشة في أن الرتبة العسكرية في ظل النظام المملوكي وما يقترن بها من تحديد لمركز صاحبها كانت هي أساسَ المشاركة في الحُكْم والمدخلَ إلى التأثير في الحياة السياسية.

ولم يكن مهاجرو المشرق من النُّخبة المدنية –وهم العلماء والصوفية وكبار التجار– بمعزل عن المشاركة في الحياة السياسية والانخراط في تيارها الهادر، وفقًا لتكوينهم الاجتماعي والثقافي، وتأسيسًا على المناخ السائد الذي لم يكن يعترف بالفصل الحاسم بين الفضاءين الديني والسياسي. ومن هنا؛ بدا من الأهمية بمكان أن نسلِّط ضوءًا كاشفًا على التأثير السياسي لهذه النخبة، وهذا هو موضوع الفصل الرابع الذي جاء بعنوان «الدور السياسي للنخبة المدنية: العلماء، الصوفية، كبار التجار»، ويشتمل على أربعة مطالب أساسية: الأول: علاقة السلطة المملوكية بالعلماء والصوفية المهاجرين، ورصد مظاهرها ومحاولة تفسير أسبابها. الثاني: بيان الأساس الفقهي الذي استند إليه العلماء عامة حين شاركوا في الحياة السياسية، بوصفهم القائمين على صياغة الموقف السياسي المجرد من السُّلطة في ضوء دراستهم المعمقة للتشريع الإسلامي في مصادره الأولى. الثالث: تعقُّب ما حوته المصادر المملوكية من صور عملية لمشاركة العلماء والصوفية في الحياة السياسية، سواء أكانت تندرج في باب دعم السلطة ومعاونتها، أم كانت تدخل في باب انتقادها ومعارضتها. الرابع: مناقشة علاقة السلطة المملوكية بكبار التجار المشارقة وبيان ملامح الدور السياسي الذي قامت به هذه الطائفةُ.

وفي حين نهض الفصلان الثالث والرابع بمعالجة التأثيرات السياسية للهجرات المشرقية، تكفلت الفصولُ من الخامس إلى الثامن بمناقشة تأثيراتها الحضارية؛ فجاء الفصل الخامس

بعنوان «الوظائف والحرف التي تولاها المهاجرون المشارقة»، واشتمل على دراسة دور المهاجرين في إدارة المؤسسات المملوكية ذات الطابع الإداري أو المالي أو الديني، من خلال ما تقلدوه من وظائف مختلفة، كانت تنقسم إلى نوعين: وظائف ديوانية: كالوزارة ونظر الدواوين وكتابة السر ونظر الجيش وغيرها، ووظائف دينية: كوظائف القضاء والحسبة وإفتاء دار العدل ووكالة بيت المال والخطابة والتدريس ومشيخة الخانقاوات وما إلى ذلك.

وكذلك فقد تضمَّن هذا الفصلُ ما يتعلق بمشاركة المهاجرين في النشاط التجاري الذي كانت تموج به المدن المملوكية، بالإضافة إلى إسهامهم في ميدان الحرف والصناعات، في ضوء ما احتفظت به المصادر من مادة قليلة وشواهد متناثرة في هذا الصدد.

وعُني الفصل السادس برصد «التأثير السكاني والعمراني للهجرات المشرقية»؛ حيث ناقش أولًا إلى أي حد أسهمت الهجرات في رفع معدلات النمو السكاني بمصر والشام، ثم تعقَّب ثانيًا ما ترتب على هذا النمو -بالضرورة- من امتداد عمراني تمثَّل في ظهور أحياء جديدة، أو دعم النشاط العمراني القائم بالفعل في بعض الأحياء القديمة، ثم استعرض ثالثًا جهود المهاجرين المشارقة في تشييد عدد من المؤسسات الدينية والمدنية؛ كالجوامع والمدارس والخانقاوات والزوايا ودور السكن والقصور والقيساريات والوكالات التجارية والحمامات والرباع والأسبلة وغيرها.

وركَّز الفصل السابع على مناقشة «أنماط من التأثير الاجتماعي للهجرات المشرقية»؛ فعرض لدور المهاجرين في التكافل الاجتماعي (من خلال ممارسة الصدقة والإحسان إلى الفقراء)، ودورهم في نشر الوعي الديني والإصلاح الاجتماعي (من خلال مجالس الوعظ)، وتأثيرهم في مجال اللهو والترفيه كالغناء والموسيقى، ومسرح خيال الظل، وحفلات السماع الصوفي، ودورهم في نشر أنماط من الملابس والأزياء المشرقية. وكذلك فقد استعرض هذا الفصل ما كان للهجرات المشرقية من آثار اجتماعية سلبية، تمثَّلت في نشر بعض العادات المخالفة للعُرْف أو الدِّين، وانتهاك بعض المشارقة للنظام العام للمجتمع من خلال انخراطهم في حركات الزندقة والإلحاد.

وأما الفصل الثامن والأخير فقد تضمن حديثًا مستفيضًا عن «التأثير العلمي والفكري للهجرات المشرقية» التي كانت -بحق- عاملًا أساسيًّا أضاف إلى الحياة الفكرية بمصر والشام

مزيدًا من الحيوية والخصوبة. وقد رصد هذا الفصل ملامح التأثير الفكري الذي نشأ عن وجود المشارقة في المجالات المختلفة رصدًا مدعومًا بطائفة منتقاة من الشواهد والأدلة، ونُوقشت جهودُهم في علم أصول الدين والعلوم العقلية (كالفلسفة والمنطق والجدل والخلاف)، وعلم القراءات والتفسير والحديث والفقه بمذاهبه المختلفة، وأصول الفقه، والتصوف بصوره المتباينة، وعلوم العربية كالنحو والتصريف والعروض، وعلوم البلاغة بفروعها الثلاثة الشهيرة (المعاني والبديع والبيان)، والشعر والأدب والتاريخ، والعلوم الرياضية (كالحساب والجبر والمقابلة والهندسة)، وعلم الفلك والموسيقى، وعلم المعادن والجواهر.

وأخيرًا تأتي الخاتمة مشتملة على أبرز النتائج التي انتهيتُ إليها.

ولعل من الضروري بعد استعراض مكونات الدراسة وأجزائها أن نسلِّط بعض الضوء على طبيعة المصادر التي اعتمدنا عليها في تغطية جوانب الموضوع، ومعالجة ما تشعَّب عنه من قضايا وأفكار. ولا يتسع المقامُ بطبيعة الحال لاستقصاء كافة المصادر والتعريف بها على وجه التفصيل والاستيعاب؛ ولذا فسوف نكتفي بالإشارة إلى أبرزها وأكثرها دورانًا في حواشي الدراسة.

وتُعَدُّ المصادر المتخصصة التي سلكت في التأريخ لدولة المماليك الطريقةَ الحوليةَ المعهودة، واحتفَتْ بما يسمى «التاريخ الحَدَثي» مازجةً بينه وبين التأريخ للوفيات، في مقدمة المصادر التي أفدنا منها، سواء كُتِبت بأقلام مؤرخي الشام أو صنَّفها مَنْ ينتمون إلى المدرسة التاريخية المصرية. وهي تنقسم إلى نوعين:

النوع الأول: المصادر المملوكية المبكرة: وهي المصادر التي أرَّخت لدولة المماليك البحرية، أو لبعض مراحلها. ولا يخفى ما تمثِّله هذه المصادر من أهمية كبيرة تتصل بأصالة المادة التاريخية التي تقدِّمها، وبمعايشة أصحابها هذه الفترةَ المبكرة من تاريخ المماليك، ومعاينة أحداثها، أو الرواية المباشرة عمن عاينها[1].

ومن أبرز نماذج هذا النوع مما كتبه مؤرخو الشام: «ذيل مرآة الزمان» لقطب الدين اليونيني (ت 726هـ/ 1325م) الذي لم يكن قد نُشِر منه إلى وقت قريب سوى الأجزاء الأربعة الأولى

(1) شهدت الآونة الأخيرة نشاطًا ملحوظًا في نشر المصادر المبكرة وإتاحتها للباحثين، وإن لم تخْلُ هذه النشرات من وجوه النقد والمؤاخذة.

التي تغطي أحداث الفترة الواقعة بين سنتي (654- 686هـ)، ثم نشر حمزة عباس سنة 2007م جزأين آخرين يشتملان على أحداث ووفيات الفترة الممتدة بين سنتي (697- 711هـ).

وقد أمدنا اليونيني بمادة تاريخية لم نظفر بها في غير كتابه؛ كانفراده مثلًا بالإشارة إلى هجرة جماعةٍ من الصوفية الرفاعية من بلاد العراق إلى دمشق بعد سنة 660هـ/ 1261م بسبب أحداث الغزو المغولي، والإشارة إلى الهجرة الكردية من بلاد المشرق سنة 672هـ/ 1273م. وكذلك فقد انفرد اليونيني بذكر بعض أعلام المشرق والترجمة لهم؛ مثل: علاء الدين علي ابن محمد بن الطنطاق الجزري (ت 706هـ/ 1306م) أحد كبار تجار الكارم في زمانه.

ويعد كتاب «المختصر في أخبار البشر» لأبي الفدا (ت 732هـ/ 1331م) من أهم مصادر التاريخ المملوكي المبكر وأكثرها أصالة، ولاسيما في ظل ما اشتهر به أبوا الفدا من تحاشي الاقتباس من المصادر الأخرى، وما ضمَّنه كتابه من إضافات لم تَرِد في أي من المصادر المعاصرة[1].

وقد أفدنا كذلك من كتاب المؤرخ شمس الدين ابن الجزري (739هـ/ 1339م) «تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه» المعروف بـ«تاريخ ابن الجزري»، أو بعبارة أدق بما عُثِرَ عليه من أجزائه التي نشرها عمر عبد السلام تدمري سنة 2006م في ثلاثة مجلدات، الأول: يشمل وفيات سنة 689 إلى حوادث سنة 699هـ، والثاني: يحتوي أحداث ووفيات الفترة الواقعة بين سنتي (725- 732هـ)، والثالث: يضم حوادث ووفيات السنوات (733- 738هـ). ويمتاز هذا الكتاب بالنزوع إلى ذكر التفاصيل، والحرص البالغ على تقصي أخبار المهاجرين من العراق والجزيرة وذكر بعض المعلومات الخاصة بهم مما لا نجده في مصادر أخرى؛ مثل إشارته إلى هجرة أهالي جزيرة ابن عمر إلى صعيد مصر واستقرارهم بمدينة قوص.

وكذلك فقد كان من أبرز المصادر الشامية المبكرة التي اعتمدنا عليها كتاب «المقتفي» لعلم الدين البرزالي (ت 739هـ/ 1339م) وهو ذيل على كتاب «الروضتين» لأبي شامة، ويغطي الفترة الممتدة بين سنتي (665-720هـ). والجزءان الرابع عشر والخامس عشر من كتاب «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» لشمس الدين الذهبي (ت 748هـ/ 1348م).

(1) أحمد عبد الرازق، دراسات في المصادر المملوكية المبكرة، القاهرة: مكتبة سعيد رأفت، 1974م، ص 59.

وكتاب «البداية والنهاية» لابن كثير (ت 1372/ 774م) الذي يحتوى كثيرًا من المعلومات والتفاصيل المهمة الخاصة بطائفة من العلماء والصوفية المهاجرين، وعلى رأسهم ابن تيمية الحراني (ت 728هـ/ 1328م)، حيث أفاض ابن كثير في الحديث عن محنته ودوره النضالي إبان أحداث الغزو المغولي لبلاد الشام، وجهوده الإصلاحية في المجتمع الدمشقي، على نحو يجعله مصدرًا لا غنى عنه في هذا الجانب.

أما المصادر المملوكية المبكرة التي أخرجتها المدرسةُ المصريةُ فمن أبرزها: كتاب بيبرس المنصوري (ت 725هـ/ 1325م) «زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة» الذي نشرَتْ زبيدة عطا جزأه التاسع، ويشتمل على التأريخ لسنوات (652- 707هـ)، وهي نشرة سقيمة حافلة بالأخطاء تُغْنِي عنها نشرة دونالد ريتشارد التي لم أقف عليها -بكل أسف- إلا بعد الفراغ من الكتابة، وكتاب «مختار الأخبار» الذي أرَّخ فيه المنصوري للدولتين الأيوبية والمملوكية إلى سنة 702هـ. وترجع أهمية بيبرس المنصوري إلى أنه كان أحد الأمراء أصحاب المكانة والنفوذ، وهو ما أتاح له الاطلاع على خبايا السياسة المملوكية والوقوف على تفاصيلها، وقد بدا ذلك واضحًا في حديثه عن هجرات الوافدية من المغول وسلاجقة الروم وغيرهم، وبيان موقعهم في الجيش وأثرهم في الحياة السياسية آنذاك.

وهناك أيضًا كتاب «نهاية الأرب في فنون الأدب» لشهاب الدين النويري (ت 733هـ/ 1332م)، وتحديدًا الأجزاء من التاسع والعشرين إلى الثالث والثلاثين، وهي الأجزاء التي تُغطي تاريخ دولة المماليك البحرية منذ قيامها إلى سنة 730هـ/ 1329م. وكتاب ابن أيبك الدواداري (ت 736هـ/ 1335م) «كنز الدرر وجامع الغرر»، وقد أفدنا من الجزء الثامن وهو «الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية»، والجزء التاسع وهو «الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر». وكتاب ابن حبيب (ت 779هـ/ 1377م) «تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه» الذي أرَّخ فيه لأسرة بني قلاوون تأريخًا دقيقًا، وإن عابه الاختصارُ الشديدُ في كثير من المواضع.

النوع الثاني: المصادر المملوكية المتأخرة، وهي المصادر التي كتبها مؤرخون ينتمون إلى العصر المملوكي الثاني، وإن اتسعت دائرةُ اهتمامهم لتشمل بالإضافة إلى التأريخ للحقبة التي عايشوها التأريخَ لدولة المماليك الأولى، من خلال الاطلاع على بعض المصادر المبكرة التي لا يزال بعضها مفقودًا إلى الآن، وهو ما يُضفي على هذا النوع من المصادر أهمية كبيرة. ومن أبرزها: كتاب «السلوك لمعرفة دول الملوك» للمقريزي (ت 845هـ/ 1442م)، و«إنباء

الغمر» لابن حجر (ت 852هـ/ 1448م)، وتاريخ ابن قاضي شهبة (ت 851هـ/ 1447م)، و«النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» لابن تغري بردي (ت 874هـ/ 1470م، و«إظهار العصر لأسرار أهل العصر» لبرهان الدين البقاعي (ت 885هـ/ 1480م)، و«نزهة النفوس والأبدان» لابن الصيرفي (900هـ/ 1495م)، و«بدائع الزهور في وقائع الدهور» لابن إياس (ت 930هـ/ 1524م)، و«مفاكهة الخلان في حوادث الزمان» لابن طولون (ت 953هـ/ 1546م).

أما كتب التراجم والطبقات - التي ازدهر التصنيف فيها ازدهارًا كبيرًا إبان عصر المماليك- فتمثِّل أهميةً خاصةً لهذه الدراسة؛ ذلك أنها -بخلاف كتب الحوليات- تقدِّم مادة ثرية عمن تترجم لهم من الأعلام أو الأعيان، سواء أكانوا من السكان المحليين أم من المهاجرين والوافدين، فتُعَرِّف بالأصول الجغرافية للمُتَرْجَم له وميلاده ونشأته ووفاته، وتُبْرِزُ مواقفه السياسية، وتشرح جوانبَ من حياته الاجتماعية والشخصية، وتسلِّط ضوءًا كاشفًا على سيرته العلمية والتعليمية، وما تركه من مؤلفات... إلى غير ذلك من معلومات أساسية لا يُستغنى عنها في مجال رصد الآثار السياسية والحضارية لمهاجري المشرق.

ويمكن القول: إن كتب التراجم تَسُدُّ النقص الواضح في كتب التاريخ العامة أو كتب التاريخ الحولي التي هيمن العنصرُ السياسيُّ على مادتها وما اشتملت عليه من أخبار، وتوجهت عنايةُ أصحابِها -في الغالب- إلى رجال الحُكْم والسلطان، أو المتصلين بدوائر السياسة من الخلفاء والسلاطين والأمراء والوزراء ونحوهم، في حين تقلَّصت مساحة الحديث عن الفئات الأخرى، وتراجع الاهتمام بأخبارها تراجعًا ملموسًا، رغم أنهم كانوا يمثِّلون القوى الفاعلة في المجتمع الإسلامي.

ومن هنا فقد اعتمدنا على طائفة كبيرة من كتب التراجم في معالجة جميع فصول الدراسة، وهو ما بدا واضحًا في معالجة الفصلين الخامس والثامن؛ نظرًا لعناية هذه الكتب بتقديم معلومات وافية عن طبيعة الوظائف التي تقلدها المهاجرون وبيان جهودهم العلمية في المجالات المختلفة. ومن أبرز كتب التراجم التي أفدنا منها: «تالي كتاب وفيات الأعيان» للصُّقاعي (ت 726هـ/ 1325م)، و«الوافي بالوفيات» و«أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي (ت 764هـ/ 1362م)، و«فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي (ت 764هـ/ 1362م)، و«المقفى الكبير»، و«درر العقود الفريدة» للمقريزي (ت 845هـ/ 1442م)، و« الدرر الكامنة في أعيان

المائة الثامنة» لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ/ 1448م)، و«عنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران» لبرهان الدين البقاعي (ت 885هـ/ 1480م)، و«الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» للسخاوي (ت 902هـ/ 1496م)، و«المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي (ت 874هـ/ 1470م)، «والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة» للغزي (ت977هـ/ 1569م)، و«دُرُّ الحَبَب في تاريخ أعيان حلب» لابن الحنبلي (ت 971هـ).

وكذلك فقد كان لكتب الخطط والكتب ذات الطابع الجغرافي أهمية كبيرة في مناقشة أثر الهجرات المشرقية في بعض الجوانب الحضارية؛ مثل كتاب: «الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة» لابن شداد (ت 684هـ/ 1285م) و«الانتصار لواسطة عقد الأمصار» لابن دقماق (ت 809 هـ/ 1406م)، وكتاب «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار» درة مؤلفات المقريزي[1]، وكتاب «القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية» لابن طولون الدمشقي (ت 953هـ/ 1546م)، و«الدارس في تاريخ المدارس» للنُّعيمي (ت 927هـ/ 1520م). وقد اعتمدتُ على هذه الكتب في تعقب آثار الهجرات المشرقية على النمو العمراني بمصر والشام، والوقوف على الجهود التي بذلها المهاجرون في تشييد المؤسسات الدينية والمدنية، بالإضافة إلى الاستعانة بها في تجلية أثر المهاجرين في مجالات أخرى علمية وثقافية واجتماعية على نحو ما سيتبين في صلب الدراسة.

وثمة كذلك كتب الفقه المشوبة بنزعة نقدية واضحة لكثير من الأوضاع الدينية والاجتماعية في العصر المملوكي؛ مثل: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (ت 728هـ/ 1328م)، والمدخل «لابن الحاج» (737هـ/ 1336م)، و«مُعِيد النعم ومُبِيد النِّقَم» للسبكي (ت771 هـ/ 1369م)، وكان لها أثر ملموس في الكشف عن بعض الآثار السلبية لقطاع من مهاجري المشرق في المجالين الديني والاجتماعي.

بقيت كلمةٌ أخيرة تتعلَّق بعنوان الدراسة وحجمها. أما العنوانُ «سفينة نوح» فقد استلهمتُهُ من تشبيه المستشرق الإنجليزي روبرت إرون (Robert Irwin) لدولة المماليك بأنها كانت تمثِّل لثقافة المشرق الإسلامي أواخر العصور الوسطى سفينة نوح؛ إذ هيَّأت لهذه الثقافة ملاذًا

(1) لابد هنا من الإشادة بنشرة الدكتور أيمن فؤاد سيد لكتاب «المواعظ والاعتبار» والصادرة عن مؤسسة الفرقان بلندن سنة 2002م، والثناء على جهده الرائع سواء في ضبط النص وتحريره، أو فيما زوَّده به من حواشٍ متقنة وتعليقات ثرية وكشافات متنوعة، أضاءت النص ويسَّرت الإفادة منه إلى أبعد مدى ممكن.

آمنًا حافظ عليها وعصمها من الاندثار بعد تدمير مراكزها الكبرى على أيدي المغول في العراق وإيران وبلاد ما وراء النهر.

وأما حجم هذه الدراسة، فإنني أعترفُ أنها قد بلغت حدًّا مُسْرِفًا من الطول لم أكن أتوقعه. والحق أنني كنتُ أرقب تضخمَ فصولها بعين القلق، وأحاول ما استطعتُ أن أكبح في نفسي تلك الرغبة -التي تستولي على نفوس الكُتَّاب والباحثين عادةً- في استثمار كلِّ ما جمعتُهُ من مادة غزيرة عن الموضوع، والحرص على توظيفها. بل إنني فكرتُ غير مرة في اختصار الموضوع بقصره على مصر أو الشام، أو بقصره على دولة المماليك الأولى أو الثانية، ولكن صرفني عن ذلك اعتقادي بأن الموضوع وحدة متكاملة، وأنه ينبغي أن يُدْرَس في هذا الإطار الكلي الشامل، وأن بنية الدراسة ربما يعتريها شيءٌ من الخَلَل أو الاضطراب بحذف بعض عناصرها، أو استبعاد طائفة من قضاياها.

ورغم أنني قد استبعدتُ قسطًا وافرًا من المادة التي تراكمت لديَّ عبر سنوات، فقد ظلت الدراسةُ تعاني هذا التضخم الشديد الذي أحسبني مطالبًا بالاعتذار عنه، قبل تقديم تفسير له. وتفسيرُ ذلك أن امتداد إطار الدراسة في الزمان والمكان أدى إلى تضخمٍ -لم يكن من سبيل إلى دفعه- في حجم المادة المصدرية المجموعة، وكثرةٍ ظاهرةٍ في القضايا والمسائل التي تعيَّن طَرْحُها للبحث والمناقشة. ومن ناحية أخرى، فإن إنشاء حُكْم تاريخي عام يتطلَّب قاعدة واسعة من الشواهد والأمثلة؛ حتى لا يُظَن أنني أسوق آراء مرسلة تخلو من الأدلة أو البراهين الكافية التي تعززها، أو أقرر أحكامًا مطلقةً بناءً على مثال نادر أو حادثة فردية، والنادرُ كما يقول الأصوليون لا حُكْم له. فإذا أضفنا إلى ذلك الحرصَ على أن تستغرق هذه الشواهدُ والأمثلةُ جلَّ مراحل التاريخ المملوكي، وتستوعب المدن الكبرى بمصر والشام - وعلى رأسها القاهرة ودمشق وحلب والقدس- بدا طولُ الدراسة أمرًا طبيعيًّا يمكن تفسيره وتفهم أسبابه، أو التماسُ العذر لصاحبه.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أتقدَّم بوافر الشكر لأخي وصديقي الدكتور ياسر المطرفي، مدير مركز نماء للبحوث والدراسات؛ إذ قبل مشكورًا نشر هذه الدراسة حين عرضتُها عليه، على طولها المُسْرف، وتحمَّس لها غيرَ مبالٍ بما عسى أن يتكبده المركزُ من نفقات باهظة في نشر عمل علمي متخصِّص يوشك أن يبلغ ألف صفحة.

والشكرُ موصولٌ أيضًا لأخي الكريم الأستاذ محمد محسن، مدير مركز نماء، الذي تواصل معي منذ البداية، وأشرف على إعداد الكتاب للنشر أحسن ما يكون الإشراف، وتابع مراحله أدق ما تكون المتابعة. وأخيرًا وليس آخرًا، خالص الشكر والتقدير لصديقي الباحث الأديب الأستاذ عبد الرحمن محمد، مدير التحرير بالمركز؛ إذ تكرَّم بمراجعة الكتاب مراجعة دقيقة متأنية، وكفاني مئونة هذه المهمة الشاقة؛ فجزاه اللهُ عني خير الجزاء.

وبعدُ، فلستُ أزعم أنني قد وفَّيْتُ هذا الموضوعَ حقَّهُ من الدرس والنظر، ولا أدَّعي الإتيانَ بالقول الفَصْل فيما أثرتُهُ من قضايا ومسائل، ولكنني أستطيع أن أقرر مطمئنًا أنني قد استفرغتُ الجهد -والجهدُ عاذرٌ- حتى خرج العملُ في هذه الصورة، وأملي أن يَلْقَى من النقد والتقويم ما يدفع صاحبَهُ إلى استكمال ناقصه وتصحيح ما عسى أن يكون قد شابه من خطأ أو قصور لا تخلو منهما أعمال البشر.

واللهُ من وراء القصد، عليه توكلت وإليه أنيب

د. أحمد محمود إبراهيم